

# **الفيدرالية والديمقراطية للعراق**

دار ئاراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

\*

**صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين**

**رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب**

\*\*\*

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - حي خانزاد - اربيل- كُردستان العراق

ص.ب رقم: ١

# **الفيدرالية والديمقراطية للعراق**

دراسة تأصيلية سياسية وقانونية

الدكتور: محمد هماو..ندي

اسم الكتاب: الفيدرالية والديمقراطية للعراق - دراسة تأصيلية سياسية وقانونية  
تأليف: الدكتور محمد هماو هندي  
من منشورات ثاراس رقم: ١٤٥  
التصميم والتصحيح والإخراج الفني: شاخوان كركوكي  
الغلاف: شكار عفان النقشبندي  
خطوط الغلاف: الخطاط محمد زاده  
تنضيد: نزار عبدالله  
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن محمود  
الطبعة الأولى: مطبعة وزارة التربية - أربيل ٢٠٠٢  
رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة للثقافة والفنون في أربيل: ٢٠٠٢/٢٤١

رب زدني علماً، فإنني لا أذل ما  
علمتني، ولا أحمله إلى أبواب  
السلطين والحكام

إن كان للفيدرالية جبل من الخطايا والسيئات وليست لها  
إلا حسنة واحدة تذكر، وهي إبعاد الدولة من شبح  
المؤامرات والإنقلابات العسكرية وإبعادها عن حكم الفرد  
- والحزب القائد - وقراره بالحرب والسلام، فهي لوحدتها  
تقابل ذلك الجبل وأكثر

د. محمد هماو...ندي

## مقدمة

لم يحظَ موضوع سياسي وقانوني وفرة من الكتابات السياسية والمقالات الوصفية ذات الطابع الحزبي الضيق والصحفي السطحي، مثلما حظي بها موضوع تطبيق نظام الفيدرالية في كُردستان، وبالقدر ذاته لم ينل من سوء الحظ مثلما نالت هذه الفيدرالية بندرة الندرة من الدراسات والبحوث القانونية والسياسية الرصينة ذات الطابع العلمي الموضوعي<sup>(١)</sup>، وتمتاز تلك الكتابات السياسية بتداخل المصالح الشخصية والحزبية والحسابات السياسية المرحلية التي أدت إلى الإختلاف والتباين في الرؤى النظرية والشخصية لأطراف المعارضة العراقية غير الكُردية مما جعل مهمة استجلاء الحقائق والوقائع والدوافع الحقيقية من وراء إعلان وتطبيق هذه الفيدرالية عصيةً الى حد بعيد عن الفهم من حيث مكوناتها وضرورتها، لذا فإنّ هذا التركيز على المستوى الصحفي لبحث هذه الفيدرالية، أفضى إلى نتاج غزير من الكتابات الصحفية غير المسؤولة، ولاسيما أن الحقل القانوني بجانب الحقل السياسي الرصين هو المجال الأكثر قدرة على إظهار حقيقتها.

هذا ومن ناحية أخرى يجب القول بأن البحث والدراسة في موضوع الفيدرالية بحد ذاته وبشكله العام ليس بأمر صعب وشاق، نظراً لكثرة ما يوجد من المراجع والمصادر القانونية والرسائل الجامعية - الدكتوراه والماجستير وبلغات عديدة فضلاً عن فيض من المؤلفات التاريخية والسياسية عنه وما كتب عن التنظيم السياسي للدولة وشكل الحكم فيها، هذا الكم الهائل من المراجع والمصادر مكّس في أروقة المكتبات القانونية والسياسية في جميع دول العالم بخلاف البحث العلمي القانوني أو التاريخي أو السياسي عن فكرة الحكم الذاتي<sup>(٢)</sup> سواء في القانون العام الداخلي أو في القانون الدولي العام الذي ينطوي على صعوبات وعقد علمية لعدم وجود دراسات القانونية أو تاريخية أو سياسية بشكل كاف باللغة العربية؛ ما عدا عدد من دراسات ومقالات متناثرة هي إما ذات طابع سياسي بحت وإما ذات طابع صحفي محدد عن نظام الحكم الذاتي، في الواقع هذا الأمر واجهني عندما باشرت بالكتابة لرسالة الدكتوراه في جامعة القاهرة إذ لم أجد في حينه في المكتبات العربية سواء في العراق أو في السودان أو في مصر أية رسالة للدكتوراه وأي مؤلف علمي كافٍ عن هذا الموضوع، باستثناء رسالتين وصفتين للماجستير قدمتا لجامعة بغداد، وعدد من الكتابات السياسية والصحفية إنصبت جميعها على دراسات وصفية خالية من التأميل والتحليل والتمحيص. وفي مصر عثرت على عدة دراسات عن الحكم الذاتي الفلسطيني صادرة من مركز الأهرام للدراسات السياسية

---

١- وفق الله تعالى زميلنا الدكتور محمد عمر مولود، إذ سمى رسالته للدكتوراه «الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق»، ونشرت من قبل مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، كُردستان، ٢٠٠٠، بذل فيها جهداً علمياً مشكوراً.  
٢- راجع رسالتنا للدكتوراه من كلية الحقوق بجامعة القاهرة بعنوان "فكرة الحكم الذاتي والأقليات العرقية، دراسة تطبيقية في الوطن العربي"، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٥. هذا العنوان لرسالتي لم يكن بقناعتي وإختياري ورضائي لكن فرض علي من قبل رئيس قسم القانون العام أستاذي الفاضل الجليل الدكتور ثروت بدوي وقتئذ، وكان أصل عنوان الرسالة «الحكم الذاتي لكُردستان العراق وجنوب السودان» أنظر الملاحق في هذا المؤلف.

والاستراتيجية، ومن الهيئة العامة للاستعلامات المصرية. وفي حينه أيضاً لم أحصل على أية دراسة قانونية حول هذا الموضوع في الخرطوم.

وبناء على ما سبق، يبدو للوهلة الأولى أن التصدي للبحث ودراسة موضوع تطبيق الفيدرالية في كُردستان أمر سهل هين، هذا في ضوء ما تنشره الصحف والمطبوعات الحزبية التي تصدرها أطراف المعارضة الوطنية العراقية بجميع تياراتها وإتجاهاتها السياسية، فضلاً عن ما تنبّه وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية للدول الإقليمية المجاورة والبعيدة، غير أن هذا ليس كافياً، لأن هذا البحث كآية دراسة علمية جادة ينطوي على عديد من الصعوبات ففي البداية إن لهذا الموضوع جانبين هما: الأول: هو الجانب القانوني للبحث، والثاني: يتعلق بالجانب السياسي للموضوع، ونقوم إن شاء الله ببحثهما ودراستهما بشيء من التفصيل في هذا التأليف.

الثابت في الساحة السياسية العراقية أن هناك جدلاً ونقاشاً شبه دائم بين الكتاب والباحثين السياسيين وبين الحقوقيين والفقهاء القانونيين حول مدى ضرورة تطبيق الفيدرالية من عدم ضرورته في كُردستان أو في العراق، ويحصل هذا كله في غياب حتى التفكير في عقد ندوة علمية جادة حول هذا الموضوع بين هذه الأطراف السياسية والأطراف القانونية بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية المحايدة لأجل تحديد معنى الفيدرالية ومبتغاها ودراسة العوامل والأسباب الداعية للأخذ بنظام الفيدرالية والأسباب المهيئة وكيفية بنائه وتكوينه وتوزيع الإختصاصات بين هيئاته المركزية والإقليمية، أقول نحن بأمر الحاجة إلى العلم والمعرفة عند الحديث عن النظام الفيدرالي، والأكثر من ذلك نحن بحاجة إلى الثقافة الفيدرالية<sup>(١)</sup> وحقا كما يقول الفقيه «Wauwe وويه» إنه «ينبغي إنشاء مراكز وأجهزة ثقافية لها اختصاص فعال ووسائل في مجال التعليم وتسمية هذا الشكل من الإستقلال، الإستقلال الفيدرالي لتجنب الغموض...»<sup>(٢)</sup> والتأويل الخاطيء والفهم الملتوي، وأن يكون هذا تحت عنوان «الإستقلال الذاتي والثقافة الفيدرالية»<sup>(٣)</sup> فضلاً عن ضرورة تدريس المواد القانونية عن الحكم الذاتي والفيدرالية في كليات الحقوق والعلوم السياسية بشكل مكثف؛ وذلك لضرورتها وأهميتها وعلاقتها المباشرة بحياة الملايين من المواطنين.

لانجافي إذا قلنا بأن المسؤولية في توعية الناس في هذا المجال تقع على النخبة المثقفة والطبقة

١- للأسف ليست هناك مادة علمية عن الحكم الذاتي أو الفيدرالية تدرس، كمتطلب دراسي في جميع الجامعات العربية، وكذلك الكُردستانية وبالأخص في كليات الحقوق والسياسة كمادة علمية ضرورية، وعن المقارنات بينهما وبين غيرها من النظم السياسية والقانونية، بخلاف التدريس بشكل مكثف التنظيم الإداري بشقيه المركزي واللامركزي. بيد أنه ولحسن الحظ، بادر قسم السياسة في كلية الحقوق بجامعة صلاح الدين مشكوراً بتدريس «مادة الفيدرالية» لطلبة الدراسات العليا ويقوم الزميل الدكتور محمد عمر مولود بتدريسها، لذا أقترح على جامعاتنا وكليات الحقوق والسياسة فيها التركيز على دراسة هذه المواد بل وضرورة تدريسها وإلمام الطلبة بها في المراحل الدراسية المختلفة من المرحلة الإبتدائية وحتى الجامعية.

2- Ludo Van Wauwe; Federalism. Utopie Ou Possibiliti? Paris. 1971- P. 14.

3- Georges Burdeau; Traite de Science Politique. Tom. II. Paris. 1980. P. 127



## الفيدرالية والديمقراطية للعراق

السياسية الواعية في المجتمع، لبيان وتوضيح وتوعية المواطنين ونحتاج الى العمل المستمر بغية نقل الدولة من حكومة الفرد إلى حكومة المجتمع، ومن حكومة الحزب إلى حكومة الدولة ومن حكومة الرجال (الثورة) والقيادة الثورة إلى حكومة التشريع والقانون، ونقل الدولة من دولة «القائد الضرورة» إلى دولة المواطنين، ومن دولة «الثورة» إلى ثورة المواطنين، ومن دولة عسكرية إلى دولة مدنية وديمقراطية وأخيراً نقل المجتمع من مجتمع إستهلاكي بوليسي إلى مجتمع منتج أهلي، وتهيئة المواطن بإعتباره مشروعاً إنتمائياً وتنموياً لمستقبل البلد، لا بإعتباره مجرد «مشروع إستشهادي». كذلك البدء بنشر ثقافة التسامح والسلام الأهلي ودعم روح المشاركة والتعاون والتعارف والوقوف ضد فرض السلطة ومركزية السلطة والثورة وحصر الدولة ومؤسساتها السياسية العليا في الفرد أو الفئة أو الحزب القائد، لأن هذا الأمر، كما يؤكد الفقيه (بيروود) «لا يؤثر فقط في شكل وكيفية ممارسة السلطة ولكن أيضاً في جوهر الحكم»<sup>(١)</sup>.

ويقول العلم الحديث والمنطق السليم: «إذا كان البشر غير قادرة على قطع المسافات البعيدة للمساهمة في إدارة حكوماتهم فالحكومات قادرة على الذهاب إليهم، وذلك عن طريق تطوير أسلوب الحكم اللامركزي... واستناداً إلى احصاءات الأمم المتحدة فإن الحكومات المركزية في البلدان النامية لاتوجه سوى ١٠٪ من مجموع الانفاق القومي إلى الإدارات المحلية، وأقل من ٦٪ إلى الانفاق الإجتماعي. وفي مقابل ذلك تخصص حكومات البلدان الصناعية ٤٠٪ في الانفاق المحلي و٢٥٪ للشؤون الإجتماعية»<sup>(٢)</sup>. بيد أن الواقع يؤكد في هذه الحالة أن عسكرة المجتمع والإنفاق العسكري يستحوذ على ٩٠٪ من الدخل الوطني للدولة. ويعرف (ارند لجفارت) الديمقراطية الفيدرالية «بأنها حكومة الصفوة التي تهدف إلى تحويل ديمقراطية الثقافة السياسية المفككة إلى ديمقراطية مستقرة ويتضمن هذا التفكير منطوقاً مؤداه أن بعض المجتمعات السياسية تنمي تلك الإنقسامات الحادة، وان الجهد المشترك عن طريق الصفوة هو فقط الذي يستطيع أن يضفي الإستقرار على النظام»<sup>(٣)</sup>.

ويذكر شروطاً معينة يجب أن تتحقق من أجل ديمقراطية فيدرالية ناجحة:

١- إنَّ النخبة المثقفة لديها القدرة على التوفيق بين المصالح الوطنية العامة والمصالح الإقليمية الخاصة.

٢- لديها القدرة على تخطي الإنقسامات وبذل جهد مشترك مع نخب الثقافات الإقليمية المنافسة.

٣- أن يكون لديها التزام بحفظ النظام وتحسين تماسكه وإستقراره.

٤- وأخيراً... فإنَّ النخبة تدرك مخاطر التفكك السياسي.

١- أنظر ما سبق.

٢- من «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة»، «التنمية البشرية - ١٩٩٣» تلخيص محمد عارف، الحياة، العدد ١١٠٥٩ في ١٩٩٣/٥/٢٤.

٣- هانز دالدر. بناء أمم عشارية، حالتا هولندا وسويسرا، ترجمة (د. خيري عيسى)، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، مجلة رسالة اليونسكو، العدد ٧، سنة ٢، القاهرة، أبريل، يونسيف ١٩٧٢، ص ٨٣.

فالفيدرالية هي فكرة ونظرية سياسية وقانونية وتاريخية وهي من حيث التطبيق العملي القانوني نظام دستوري سياسي داخلي طبقه بشرٌ مثلنا وليس الجن والعمال وفي ظروفنا وحالتنا وفي التاريخ القديم وفي الحاضر لاتزال تجد عدة تطبيقات ناجحة في جميع قارات العالم. لذا نجد أنه من الضروري أن لا ينحصر الجدل والنقاش حول القبول بها أو الرفض لها، بل من الضروري جداً وجود حوار هادئ رزين بين الطرفين حولها ومدى ضرورتها من عدمها. الفيدرالية، ليست نظاماً من عمل الجن والشياطين ولا نظاماً غيبياً ومثالياً إنحصر وجمد في عقول الفلاسفة والمفكرين ولا هي من الأفلام البوليسية والمسلسلات التلفزيونية وليست مصطلحاً هلامياً من نسج الخيال والتصوير فهو نظام حقيقي وواقعي موجود<sup>(١)</sup>. لذا تعتبر الدراسة السياسية والقانونية للفيدرالية من وجهة نظرنا من المواضيع الحيوية التي تحتاج إليها المكتبة العربية عامة والمكتبة الكردية خاصة، وهذا الذي بين يديك دراسة متواضعة تتعرض لمعالجة أهم القضايا المعاصرة التي يمر بها الوطن وتواجهه الدولة العراقية في أحلك مراحل تاريخها السياسي.

وبعد هذه المقدمة، وبعد أن أوضحنا سبب إختيارنا لموضوع الفيدرالية وتطبيقه في العراق، نبدأ في دراسة صلب الموضوع بجانبه القانوني والسياسي على نحو التالي:  
القسم الأول: يبحث في الأصول النظرية التاريخية والقانونية لمفهوم الفيدرالية.  
القسم الثاني: يبحث في الجانب السياسي لتطبيق الفيدرالية في العراق، وفيدرالية كردستان.

١- قبيل إنتهاء تأليفي هذا، قرأت للمرحوم (عامر عبدالله) مقالاً بعنوان «الشيوعيون وقضية الوحدة العربية» جاء فيه ما يأتي: «عندما دعا الشيوعيون العراقيون بعد ثورة ١٩٥٨ إلى تحقيق اتحاد فيدرالي مع مصر وسورية (الجمهورية العربية المتحدة) بدا للبعض وكأنهم استعاروا من قاموس الجن كلمة غريبة مفزعة، مع أن الجميع يعرفون أن لا جديد في هذا الأمر...». أنظر، الثقافة الجديدة العدد ٢٩٣، آذار، نيسان ٢٠٠٠.

## القسم الأول

### الأصول النظرية التاريخية والقانونية لمفهوم الفيدرالية

#### تمهيد

البحث في الأصول التاريخية لأي نظام سياسي للمجتمع الإنساني أياً كان شكله القانوني ووضعه السياسي، من - الإمبراطورية، الدولة، الفيدرالية، الحكم الذاتي بشقيه الدولي والداخلي، إلى التنظيم الإداري للدولة بأسلوبيه: المركزية واللامركزية الإدارية الإقليمية - مسألة ليست هيئةً وسهلة، لأن أي مفهوم سياسي أو إجتماعي بحد ذاته من الصعب تحديد معالمه ووجوده وتطوره بشكل علمي دقيق وفي الغرض، ذلك لإستناده إلى فكرة نسبية تتغير وفق تغير الزمان من العصر القديم قبل التاريخ أو بعده وفي العصور الوسطى وفي عصرنا الحاضر فإذا نظرنا إلى هذه المفردات والمصطلحات السياسية والقانونية من كيان المجتمع، الدين، الأيديولوجيات السياسية، الإقتصاد، العلم إلى الصناعة والتجارة والتكنولوجيا - ماذا حصل بها وفيها وكيف تحولت وتطورت من شيء إلى آخر في اليوم.

أما من حيث المكان، فقد تغيرت التنظيمات السياسية والكيانات الدولية تغير المكان، فما حصل في ظل نظم الدولة الإسلامية، وفي العالم الإسلامي نجد أن الدولة الأموية الوراثة هي ليست مثل ما كانت عليه دولة الخلافة الوراثة العباسية الإسلامية، وبالتأكيد إن الدولة الإسلامية في الأندلس لم تكن هي ذاتها ولا صورة للدولة العباسية الإسلامية ذاتها في الشام؛ فالنظم والدول والكيانات تختلف من أوروبا إلى أمريكا الشمالية إلى أمريكا اللاتينية وما هو عليه في الصين والهند.

وبالتالي لانجد من الغريب أن يرتبط كل مفهوم من هذا المفاهيم وفق الزمان والمكان بعدد من الصور والأوصاف والقضايا الذاتية، على سبيل المثال الفيدرالية ذاتها، كانت هناك الفيدرالية البدائية واليوم هناك الفيدرالية الحديثة أو الفيدرالية الأمريكية وبينهما ظهرت فيدرالية الدولة الإسلامية من إتحاد ومشاركة فعالة بين ولاياتها ودويلاتها أطلق عليها نظام الولايات؛ وهو أرقى وأشمل صورة للفيدرالية - حتى - وفق أحدث تطبيقاتها؛ ومن جانبنا نقصر في هذا القسم على دراسة أساس مفهوم الفيدرالية، في نطاق القانون العام الداخلي، وبيان عناصره وخصائصه.

ولما كان الغرض من هذا التأليف البحث في مدى شرعية وضرورة وأهمية تطبيق نظام الفيدرالية في العراق، فانه من الواجب الكشف عن جذور ماضي هذا النظام وتطبيقاته في العراق، ومنها تطبيق نظام الولايات في العراق في العهد العثماني وفيدرالية ولاية البصرة. وعلى ذلك ستكون دراساتنا في هذا القسم على النحو الآتي:

#### الباب الأول: ضرورة وأهمية الفيدرالية وتاريخ تطبيقاتها

##### الفصل الأول: أهمية وضرورة الفيدرالية

الفصل الثاني: تاريخ الفيدرالية

الباب الثاني: ماضي ومستقبل الفيدرالية في العراق

الفصل الأول: الفيدرالية العثمانية في العراق

الفصل الثاني: فيدرالية البصرة

## الباب الأول

ضرورة وأهمية الفيدرالية وتاريخ تطبيقاتها

الفصل الأول: أهمية وضرورة الفيدرالية

الفصل الثاني: تاريخ الفيدرالية

«فكرة الإتفاق ملازمة للفيدرالية»

الفقيه Wheare



## الباب الأول

### ضرورة وأهمية الفيدرالية وتاريخ تطبيقاتها

#### تمهيد

اقترحت في رسالتي للدكتوراه عام ١٩٨٥م ان الصورة المثالية للنظام السياسي والإداري وضرورة تطبيقها في الدولة التي تعاني من واقع التعدد وعدم التجانس والتكامل القومي، وبالأخص كل من العراق والسودان -هي في إعتقادنا- صيغة الدولة الفيدرالية. ثم عدت ونشرت بحثاً قانونياً في صحيفة المسار اللندنية في ٢٥ آب ١٩٨٧ بعنوان «المسألة الكردية والحل الفيدرالي» أيضاً أكدت فيه على أهمية الأخذ بهذا الحل الفيدرالي لعراق المستقبل القريب بعد رحيل هذا النظام السرطاني في بغداد.

في وقت كان - حتى يوم ٤ تشرين أول ١٩٩٢ - شعار الحركة الوطنية الكردية «تحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان»، وعليه لم تكن مستعدة لتحديد قيد شعرة عن تأمين الحقوق المشروعة للكرد على أساس تطبيق نظام الحكم الذاتي الداخلي. وكما أن جانباً من المعارضة السياسية العراقية لا يزال متمسكاً بشعار تطبيق نظام الديمقراطي والأخذ بنظرية التعددية الحزبية، وضمان الحقوق الكردية على أساس تطبيق مفهوم الحكم الذاتي، والحل كذلك لدى النظام الحاكم في بغداد، حيث لا يزال يصر على إيمانه بشعار «إيماننا بالحكم الذاتي لا يتزعزع»<sup>(١)</sup>، هذا من جانب ومن جانب آخر أن فكرة الفيدرالية كأساس لنظام الحكم - هي فكرة قديمة للغاية، فقد ظهرت في عهد الإغريق - بإعتباره تجسيداً لنظام الحكم الإتحادي. والحكم الفيدرالي في نشأته إنما هو نتاج عمل قانوني داخلي وهو الدستور الفيدرالي، الذي يضع إطاراً لكل من الحكومة المركزية وحكومات الولايات، وهو بطبيعة الحال ملزم لكلتا السلطتين المركزية والإقليمية.

إذ أثبتت الأحداث والوقائع المدونة، أن النظام الفيدرالي هو ثمرة التجارب التاريخية، وعرف منذ أقدم العصور التاريخية القديمة المدونة، ويلزم كل تطور تاريخي للمجتمع البشري مثله مثل أي تنظيم سياسي وقانوني وإجتماعي من النظم الإدارية المركزية واللامركزية الإدارية الإقليمية ونظم الحكم الذاتي الداخلي والحكم الذاتي الدولي، وكذلك نظام إتحادات الدول (الكونفيدرالية) فضلاً عن دول الكومنولث، أي رابطة الشعوب البريطانية «Common Wealt» إذ مرَّ جميعها بمراحل تاريخية مختلفة ووجد له تطبيقات بين مجتمعات بشرية متباينة. هذا، فإن خطة هذا الباب ستكون كالاتي

الفصل الأول: أهمية وضرورة الفيدرالية

الفصل الثاني: تاريخ تطبيق الفيدرالية

١- صدام حسين، إيماننا بالحكم الذاتي لا يتزعزع، بغداد، دون تاريخ الطبع.

## الفصل الأول

### ضرورة وأهمية تطبيق الفيدرالية

#### مقدمة

الثابت أن الرغبة في الإصلاح القانوني والدستوري لم تكن دائماً السبب والحافز على الأخذ بنظام اللامركزية السياسية «الفيدرالية»، بل أن المشاكل ذات الأبعاد السياسية البحتة في عمق حياة مجتمع الدولة ومنها حقوق الإنسان، وحقوق الجماعات القومية، والترهل الإداري والسياسي، وتحقيق السلام والحروب الأهلية، جميعها أسباب معقولة لهجر المركزية السياسية والإتجاه نحو اللامركزية السياسية. كل ما كنت أرجوه ولا يزال أَدعو إليه وأعمل له هو أن تجعل المعارضة السياسية الوطنية العراقية قبل -وبعد- أن يتحرر العراق إن شاء الله من هذا النظام المركزي الدكتاتوري، فاتحة برنامجها السياسي العمل الجدي لإصلاح كيان الدولة العراقية من أساسها التي لم يتغير أسلوب إدارتها ولم تحاول أية حكومة سابقة أن تفكر فيه بصدق وأمانة ولم تبدأ ذاتها من التفكير والدراسة والتحقيق في مساويء المركزية المتراكمة منذ أكثر من ثمانية عقود، ذلك الأسلوب السياسي من الإدارة السيئة التي لم تتغير من يوم إستقلاله.

وتكون باكورة عملها السياسي إنشاء لجنة عليا مختصة من الفقهاء والعلماء والخبراء على غرار اللجان التي أنشأتها دول العالم العاملة على تجديد نظامها السياسي والدستوري وأساليب إدارتها للدولة، حيث تقوم بوضع مشروعات قانونية ضرورية مثل مشروع الدستور، ومشروع قانون الجنسية، ووضع البحوث العلمية الشاملة للمسائل الإقتصادية والمالية وغيرها، وأن تكون بعيداً عن كل تأثير سياسي حزبي، وان يكفل لها إستقلال الرأي وحرية الحكم وان تتكون من عدد من الشخصيات العلمية وتسهل مهماتها وعملها بما يمكّنها من الإحاطة بكل شيء يعوزها، وأن تنحصر غايتها وهدفها إبتغاء المصالح العامة للدولة، وأن تخطط هذه الدولة المظلومة داخلياً وإقليمياً وعالمياً لحياة جديدة في ظل نظام ديمقراطي لامركزي متطور.

وفي ضوء ما سبق، نلخص أن مسألة الفيدرالية وتطبيقاتها ذات أهمية خاصة، وبالأخص بالنسبة لنا كعراقيين، فهي تأخذ أهميتها بداية من خلال تطبيقها الحالي في الواقع الفعلي على جزء من أرض الوطن كُردستان ومن خلال هذا الجدل السياسي والصحفي الذي لم يصل بعد إلى الحوار السياسي والقانوني الناضج، وتأخذ أهميتها من النتائج التي تتوخى الحركة الوطنية الكُردية الوصول إليها عبر تنفيذ وتطبيق هذه الفيدرالية وهي بالتحديد الوصول إلى تحقيق جانب من الحقوق المشروعة للكُرد من خلالها.

وبعد هذا الشرح نأتي إلى بيان هذه المسائل وذلك في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أهمية تطبيق الفيدرالية في العراق

المبحث الثاني: ضرورة دراسة موضوع الفيدرالية



## المبحث الأول

### أهمية تطبيق الفيدرالية في العراق

هنا حقيقة واقعية مفادها أن طرحي الفيدرالي كأساس لضمان وتأمين الحقوق الكردية في العراق في الحاضر والمستقبل -ان شاء الله- لم يكن ولا يكون بدافع قومي ولا بدافع سياسي معين. بل كان - ولا يزال- بدافع علمي بحت. ذلك لان تطبيقات نظام الفيدرالية، تؤكد أنه لم يرتبط أساساً وفي يوم ما بمبدأ القوميات وليس حلاً في الأصل للمسألة القومية، وان طبق في أغلب الدول كأساس لحل المسألة القومية والمثال على ذلك الإتحاد السوفيتي السابق، الصين، الهند، وتطبيقاته في الدول الأفريقية، واليوم الدعوة إلى الأخذ به في السودان والعراق وبلجيكا. إلا أن هناك دولاً لم تعان من مشكلة التعدد القومي والعنقي ومع ذلك أخذت بالنظام الفيدرالي كإثانيا والولايات المتحدة ودولة الإمارات العربية بخلاف مفهوم الحكم الذاتي الذي يرتبط تطبيقه وجوداً وعملاً مع بدء القوميات بإعتباره حلاً سلمياً متقدماً لمشكلة عدم التكامل الوطني والتعدد القومي التي تعاني منها الدول المتعددة القوميات والجماعات المتميزة، لذلك يطلق عليه غالباً إسم الحكم الذاتي القومي الإقليمي<sup>(١)</sup>.

كما انه بالتأكيد، لم تكن قناعاتي بالنظام الفيدرالي كأساس لضمان حقوق الكرد في العراق بدافع سياسي حزبي معين، ذلك نظراً لعدم إنتمائي لحزب أو تنظيم سياسي محدد، لذا فإن دراستي العلمية القانونية أو السياسية أو الإسلامية ليست انعكاساً لأفكار وملاحظات سياسية أيديولوجية أو بايحاء وتأثير منها.

بل إن الغاية والدوافع هي علمية بحتة كما بينت، بإعتبار أن مفهوم الفيدرالية كنظام سياسي وقانوني يعمل للتوفيق بين الإعتبارات الوطنية العامة والمصالح الذاتية الإقليمية، أو بالأحرى بين الدواعي والمصالح العامة وبين الدوافع القومية الخاصة، كما ويقضي بإعتباره نظاماً لامركزياً سياسياً على مساويء النظام المركزي الذي يؤكد على تركيز السلطة في يد فئة أو حزب أو شخص معين.

ومن المفارقات المضحكة والمحزنة في آن واحد كان حال الأخوة السياسيين والباحثين السودانيين مثل حالنا اليوم، منددين ورافضين ومعارضين للنظام الفيدرالي وذلك إستناداً إلى حجج واهية وذرائع شتى، حتى وصل الأمر بهم الى القول:

«من هنا نستطيع أن نقول إن الدول الإتحادية إنما هي بقاء من مخلفات عصر الجواد والدرع... ولما كان نظام الحكم الفيدرالي لا يقبله أحد، إذ استطاع تجنبه

---

١- د. محمد هماه ندى، الحكم الذاتي والأقليات العرقية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.  
د. محمد هماه ندى، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩١.  
وهذا التأليف هو ذاته نشر في هولبير عن مؤسسة موكراني بعنوان «الفيدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الإدارية الإقليمية» هولبير ٢٠٠٠.

فينبغي أن يكون هذا النظام آخر الأشكال التي تفكر فيه شعوب الدول المختلفة»<sup>(١)</sup>. ثم ما حصل، وكيف تطورت حقوق الجنوبيين في السودان وكيف تعاملت معها نخبة الحكم في العاصمة (الخرطوم) وذلك قبيل ومنذ تاريخ إستقلال السودان عام ١٩٥٥ وحتى يومنا هذا، وبإختصار نشير إلى النقاط الآتية:

١- انه من المفارقات المحزنة والمؤلمة والغريبة في عام ١٩٥٥، هو عام إستقلال السودان، عقد مجلس النواب السوداني جلسته رقم ٢٣ في دورته الثالثة في يوم الأثنين ١٩ كانون الأول ١٩٥٥ تقدم السيد (مرغني حسن زاكي الدين) بالاقترح الآتي: «نحن اعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نرى أن مطالب الجنوبيين للحكومة الفيدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث الإعتبار الكافي بواسطة الجمعية التأسيسية» وقف بعده السيد بنجامين لوكي (ياي) قائلاً: «سيدي الرئيس... عندما أثنى هذا الإقتراح أريد أن أقول بعض الكلمات: عندما بدأ السودانيون يتجمعون ليتشاوروا في شؤون بلادهم رأى الجنوبيون أن أنجح طريقة للتشاور هي أن تكون للجنوب حكومة فيدرالية والكل يسعى ويهدف لأن يكون وحدة لايتجزأ وانني أقول إن هذا الهدف لن يتحقق إلا إذا كانت هناك حكومة فيدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث» هكذا كان «الجنوبيون الأحرار يقترحون الحكم الفيدرالي... الشيوعي يوافق... والطائفية تؤجل الأمر»<sup>(٢)</sup>.

لكن من «المؤكد أن إنشغال الأحزاب في المراكز للوصول إلى الحكم قد أدى إلى إهمال مطالب أهل الجنوب مما أدى الى قيام عدة أحزاب جنوبية، كل هذا إلى جانب عوامل أخرى عديدة كان السبب في التمرد الذي بدأ منذ عام ١٩٥٥...»<sup>(٣)</sup> وحتى يومنا هذا. وهذا بعد ما يقارب ربع قرن من الزمن -٤٥ عام- سال خلاله الدماء والدموع للمواطنين الأبرياء من السودانيين شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً.

٢- على الرغم من صدق قول السيد رئيس الجمهورية السودانية (عمر البشير) إن «المصيبة أن كل واحد عنده مشاكل داخلية في بلده حاول أن يجد لها مخرجاً من الخارج»<sup>(٤)</sup>، نجد من الجديد ومع بداية القرن الحالي (٢١) بدلاً من الإعتماد على الحل السلمي والاخاء الإجتماعي، تستمر وتتجدد «طبول الحرب» تقرر في السودان، وفي حديث يعكس خطورة الوضع في الجنوب «السودان يستدعي المتطوعين ويجمد شريان الحياة»<sup>(٥)</sup> وطلبت الحكومة السودانية من «المتطوعين الذين تدريبوا على حمل السلاح التقدم إلى مراكز التعبئة لنقلهم إلى العمليات»<sup>(٦)</sup> العسكرية في الجنوب.

٣- معنى ذلك أن الرئيس السوداني قد كذب وتراجع عن رأيه السابق، إذ بدأ من جديد يعيد ويجيز

١- محمد عمر بشير، جنوب السودان، ترجمة اسعد حليم، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٧٦.

٢- د. محمد هماو ندى، السياسة أفسدت الحلول العقلانية، جنوب السودان... التداخل الديني والوطني، صحيفة الزمان اللندنية، العدد ٦٥٤ في ٢٢ حزيران ٢٠٠٠.

٣- د. اسماعيل الحاج موسى، تأملات في المشروع النهوض، صحيفة السودان، العدد ١٤، ٢ كانون الثاني ١٩٥٥.

٤- د. محمد هماو ندى، المرجع السابق.

٥-٦- صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١٣٦٤٧ تموز ٢٠٠٠.

## الفيدرالية والديمقراطية للعراق

ما إعتاد عليه الحكام السابقون من ترديد الإدعاءات والأباطيل المشبوهة والنغمة المنخورة من أن مسؤولية ما يقع في الجنوب يقع على عاتق القوى والدول الأجنبية، ويبريء ساحة حكمه العسكري المترهل وغير المستقر لذا يلوم ويتهم «... المنظمات الإنسانية بتقديم الدعم»<sup>(١)</sup> لـ... الجيش الشعبي لتحرير السودان» بدل إغاثة المتضررين من الحرب<sup>(٢)</sup>. وهدد انه «سيغلق السودان أجواءه أمام طائرات الإغاثة والمنظمات المشبوهة التي تأتي من الخارج لدعم المتمردين»<sup>(٣)</sup>.

لانكر عدم براءة تلك المنظمات وغيرها، ونؤكد على وجود التدخل الخارجي في الشأن السوداني، بيد أن السؤال هو لماذا الحكم في الخرطوم يسهل ويضع المبرر للتدخل الخارجي ولماذا لا يقرر ولا يوافق على الحقوق المشروعة لأهل الجنوب، وفي هذا الموضوع بالذات أصاب الدكتور (حسن الترابي) - وهو كان أصدق حليف وقريب لنظام الحكم السوداني وجزء من آلية النظام ذاته - عين الحقيقة - عندما حذر التنظيمات وأحزاب المعارضة السودانية «الدخول في الاتفاق مع حكومة الرئيس عمر البشير لأنها لا تؤمن بالوفاق وتتكت بالعهد والوعد وسيحدث لهذه الأحزاب ما حدث لنا»<sup>(٤)</sup>.

ثم ماذا حصل بعد ذلك وما هو الآن مقترح لوضع الحل لحقوق أهل الجنوب في السودان حصل للجميع - نظام الحكم في الخرطوم، المعارضة السياسية والعسكرية أو المدنية، الإسلاميون، القوميون، اليساريون، - نظام الحكم والمعارضة، لبسوا الدروع وركبوا الجياد واستلوا السيوف وأخيراً وصلوا إلى نهاية الطريق: آخر أشكال النظام السياسي وهو الحكم الفيدرالي - حيث رضوا واقتنعوا بالنظام الفيدرالي. وثبت لهم عملياً فشل نظام الحكم الذاتي. وكان في مقدمتهم الأخوة الإسلاميون في السودان حيث أكد الدكتور حسن الترابي الأمين العام للجنة الإسلامية القومية في السودان على انه:

«يحاول السودان أيضاً أن يحدث مثلاً للتعايش السلمي... فقد بدأت مشكلة جنوب السودان مبكراً بسبب التفاوت في التنمية الاقتصادية بين جزئي البلاد وبسبب حقيقة أن الجنوب كان منطقة مغلقة على مدى طويل... إن مباحثات السلام الآن على وشك البدء... وهناك «اجندة» للإتحاد الفيدرالي، ولعدم مركزية سياسية ثقافية وقانونية حتى تستطيع البلاد مرة أخرى الرجوع لعهد الإستقرار، ولتطوير إمكانياتها غير المحدودة»<sup>(٥)</sup>.

بل ذهب الترابي الى أكثر من ذلك، إذ بدأ يطالب بحق تقرير المصير للجنوب السوداني ويقول: «ان

١ و٣ - صحيفة الحياة، ما سبق.

٤ - تصريح إعلامي للترابي في ٥ و٦ تموز ٢٠٠٠.

٥ - أنظر «الصحة الإسلامية وتأثيرها على السياسة الأمريكية في أفريقيا» كلمة القاها الدكتور الترابي أمام لجنة الخارجية بالكونغرس الأمريكي بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٩٢، صوت الغراء، العدد ٣، السنة ١، لندن، تشرين الثاني ١٩٩٢.

الدين لا يعرف المواطنة عنوة وإنما عقداً بالتراضي»<sup>(١)</sup> ودعا إلى «الإتجاه نحو الجنوب وعدم سلبه وعد حق تقرير المصير»<sup>(٢)</sup>.

٤- يمكن القول إن النتيجة النهائية لما يحدث في السودان هي ذاتها ما يحدث في العراق في شأن حقوق الكُرد، وهي «ان الأحداث السياسية والعسكرية تثبت أن ما يطلبه سكان الجنوب ووعده الشماليون بتنفيذه لم يجد تطبيقاً له في الواقع الفعلي، وقد عوملت هذه المسألة في الواقع بالقوة لا بالعقل، بالعسكر لا بالسلم، بالمناورة لا بالصدق»<sup>(٣)</sup>.

يمر جانب كبير من السياسيين والكتاب العراقيين - بخلاف الفقه القانوني العراقي -<sup>(٤)</sup> في التجربة التاريخية والسياسية للسودان ونظرتة في كيفية حل مسألة جنوب السودان، من حيث الرفض والتنديد بالنظام الفيدرالي، دون أن يدري أو يعلم -الأغلبية منهم- ما معنى وما مفهوم الفيدرالية، ذلك لأن أكثرهم دخل ساحة الرفض والمعارضة له، دون أن يملك عن هذا الموضوع العلمي أية تفصيلات دراسية تحليلية علمية وليست في حوزته أية معلومات دقيقة. لذا أخذ هذا الرفض «المطلق» في الغالب الأعم طابع «الفرصة» لعرض الآراء وعرض الأفكار الشخصية البحتة، وجعله وسيلة لإستمرار المناورات السياسية الحزبية بين أطراف وفصائل المعارضة الوطنية العراقية الذين لم يورق فكرهم وقلمهم حتى صار إعلان (الفيدرالية) في كُردستان العراق، من قبل البرلمان الإقليمي، وجعلوها مادة سياسية خصبة للمعارضة والرفض «المطلق يشقى الذرائع» مما أدى الى تقسيم البلاد والعباد وغيرهما - بدلاً من أن تكون مادة خصبة للحوار الهاديء والنقاش السليم، والقبول والرفض العلميين لمسألة علمية بحتة وهي «الفيدرالية» كنظام لامركزي سياسي وكأساس للحكم في الدولة.

لذا كتب الكثير، وطرح الآراء السياسية بغزارة. على أن فيدرالية كُردستان هي «كونفيدرالية» أو هي نظام مستقل للدولة «الكُردية» وإنها شكل من أشكال التقسيم والإنفصال عن الدولة العراقية وجاء قول الحق والصدق على لسان الدكتور البلجيكي (Martns) رئيس الشباب المسيحي الإشتراكي، عندما تطرق إلى مشكلة عدم التكامل الوطني والقومي في دولة بلجيكا بين القوميتين الفلاندر والغالون.

لقد تفاقم الموقف مع الأسف الى درجة أن بعض رجال السياسة، بل وبعض الوزراء أمثال Lefevre, Vaden Boeynants, Van Auden nove يرفضون فكرة النظام الفيدرالي ويعتبرونه نظاماً غير عملي دون أن يدرسوه جيداً، بل دون أن يعرفوه فهل كلفنا معهداً للبحوث لدراسة صيغة فيدرالية تنظيم الدولة

٢١- صحيفة الحياة اللندنية، العدد ٣٤٥٢ في ٨ شباط ٢٠٠٠.

٣- د. محمد هماه ندى، صحيفة الزمان، ما سبق.

٤- من العقل والحكمة أن تنطلق أحكامنا وتقسيماتنا من نقطة الثقة بعلم وثقافة فقهاءنا وخبرائنا القانونيين، في هذا الشأن الذي أثبتت رموزه الرئيسية ونتائجه المعروفة، إنهم كانوا ولا يزالون بجانب هذا الحل القانوني لمشكلة نظام الحكم في العراق على أساس النظام الفيدرالي، ونذكر من بينهم الفقيه العراقي الراحل الأستاذ الدكتور فاضل الجمالي، أمد الله تعالى الأساتذة من العمر، الدكتور حسن الجلبي، الدكتور حسين شعبان، الدكتور رياض الزهيري وغيرهم عن جميع الفقه القانوني العراقي «الكُردية».

على أساسها<sup>(١)</sup>.

أكد الراحل الدكتور عبدالرحمن البزاز على «ان مصطلح حكومة إتحادية - فيدرالية قد استعمل بصورة مهلهلة في البحوث السياسية وقلما أعطي معنى واضحاً ومميزاً في آن واحد»<sup>(٢)</sup>. ويرى الأستاذ أحمد يوسف أحمد أنه «قد يضطر المرء لذكر ما يعتبر من قبيل البديهييات بالنظر الى ما يبدو من ان جوهر الصيغة الفيدرالية لقضية غير معروف في السياق العربي، ولقد أتى على الإنسان العربي حين من الدهر كان ينظر فيه الى طرح الفيدرالية لقضية الوحدة بإعتباره خيانة لقضية الوحدة، وفي هذا المناخ تمت المزايدة على الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية في أواخر ١٩٥٧ وأوائل ١٩٥٨ وفيما بعد تفككت الوحدة ولم تعد، وأصبح القوميون العرب المستنبرون يطمون بوحدة عربية فيدرالية لم تحدث حتى الآن. ويبدو لي أحياناً أن التشنج في رفض الصيغة الفيدرالية للوحدة ينطلق من الخلط بينها وبين الصيغة الكونفيدرالية...»<sup>(٣)</sup>

ويشكو الدكتور جورج سعد بآلم عدم فهم أغلبية أهل السياسة لمفهوم الفيدرالية بالشكل الآتي:

«إن الطرح الفيدرالي من زاوية الفلسفة السياسية، وإنطلاقاً من مقارنة تاريخية وعلمية للموضوع، هو طرح ثوري. إن الفيدرالية تعني التوحيد ليس إلا. نشأت هذه الفكرة عندما شعرت المجموعات الإنسانية أنها بحاجة للإقتراب من بعضها البعض. وقد فوجئت دوماً في الأدبيات اللبنانية - والأغلب في الأدبيات العراقية - بفهم خاطيء لهذا المفهوم سواء من جهة من يطرحها بحماس أم من جهة من يرفضها بنون. إنني لأدعو هنا إلى الإقلاع عن إستخدام عبارة «لامركزية» أو «ديمقراطية توافقية» والإستعاضة عنها بالفيدرالية. ما أقوله ينبع من حشرية لغوية قانونية سياسية تتوخى البحث عن المعنى الأصلي (اللفظة مفهومة): فيطمئن الذي يتصدى جنونياً للطرح الفيدرالي إذ يوقن أن هذا الطرح لايعني الإستقلال بمعنى الإبتعاد عن الوحدة، ويتنبه الطارح لهذه الفكرة بإدراكه الشيء نفسه»<sup>(٤)</sup>.

من الحق والعلم قبل دراسة أية مشكلة أو موضوع وقبل القبول به أو الرفض له لا بد من العلم والتعريف بها. لكن للأسف أن شواهد الحال في الحياة السياسية العراقية، تثبت أن جانباً من المعارضة الوطنية العراقية لايزال يتصرف بمنطق الإنكار المطلق للمساواة بين الشعوب، وحقها الطبيعي والقانوني في التمتع ب«حق تقرير المصير»، وإرادتها الحرة في إختيار أسلوب التعايش السلمي مع غيرها من الشعوب، وإن كانت جميعها تعتبر من المبادئ الإنسانية العامة التي أكدت على قبولها وشرعيتها جميع الشرائع السماوية والأرضية الوضعية وأصبحت من مبادئ التنظيم

١- Ludo Van Wauwe, P. 19.

٢- الراحل الدكتور عبدالرحمن البزاز، الدولة الموحدة والدولة الإتحادية، ط٣، بيروت ١٩٧٠، ص٦٧.

٣- أحمد يوسف أحمد، الوحدة اليمنية وتحدي البقاء، عقدة الكبير والصغير، الحياة، العدد ١١٣٦٤، ٢٩ آذار ١٩٩٤.

٤- George Lescuyer; Les Perspective Tuelles DE la Decentraliation Territo Riale.

عن مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٦٦، ص٣١.



## الفيدرالية والديمقراطية للعراق

«ستتجاوز آثارها حدود العراق لتشمل كلاً من إيران وتركيا وسورية وتهدد أمن وإستقرار المنطقة لأسباب عديدة»<sup>(١)</sup>.

ويشارك الفريق الركن المتقاعد إبراهيم الداود، هذا الإتجاه الرافض، ولا يقف حرصه وهمه بأمن الوطن وترتيب البيت العراقي بل - أيضاً - يشغله هاجس الأمن التركي والإيراني مثله مثل الزميل د. ليث كبة، فضلاً عن ذلك، فإنه لا يسمي الأشياء بمسمياتها ويحملها أكثر من طاقتها، لذا فإنه يطلق على اللامركزية السياسية وتطبيقها في كردستان العراق بأنها دولة منفصلة مستقلة<sup>(٢)</sup>، لذا فهو يؤكد على خطورتها على الدولة العراقية وتهديداً لحاضرها ومستقبلها السياسي وباعتبار أن هذه الفيدرالية وسيلة «ضغط على الدول المجاورة كتركيا وإيران وسورية وغيرها من أجل الحد من تزايد التسليح والقبول بمسيرة السلام في الشرق»<sup>(٣)</sup>.

من هنا، ومن خلال هذا الرأي العسكري المتشنج وغيره من الآراء والتوجهات السياسية غير العقلانية وغير المسؤولة، يمكن أن يعيد التاريخ نفسه مرة أو مرات. مرة في الماضي البعيد ومرة في الماضي القريب وأخرى اليوم وبالأخص في شأن تعامل الحكومة المركزية مع الحقوق الكردية في العراق.

١- في الماضي البعيد، نجد ان عدداً من الأحزاب والتنظيمات السياسية العراقية ذات التوجهات القومية المتشددة كانت تتعامل مع الحقوق الكردية كأنها مسألة مستوردة ومصنوعة في الخارج أو غير موجودة أصلاً، لذا نجدها ذهبت في أديباتها الإعلامية والحزبية إلى «تنشيط الروح الوطنية وترصين أسس الوحدة، وإتخاذ الوسائل المشروعة لردع من يتصدى لنشر وإذاعة ما يوقع الشقاق والتفريق بدعاية الدين والجنس بين العراقيين»<sup>(٤)</sup>

وكان القصد منها محاربة الحركة الوطنية الكردية التي كان يقودها ملك كردستان الشيخ محمود الحفيد لذا نشرت في حينه جريدة العراق مقالاً هاجمت فيه حكومة كردستان وسمتها «مجلس إدارة كردستان»<sup>(٥)</sup> و«طالبت فيه الحكومة بالمحافظة على حدود العراق الطبيعية»<sup>(٦)</sup> وعلى أساس أن «من أهم معتقدنا ومطلبنا هو حفظ إستقلال بلادنا العراقية بحدودها الطبيعية، بما فيها لواء

١- الدكتور ليث كبة، فيدرالية كردستان العراق، الإنتماء الوطني والولاء، الحياة، ١٠٨٤١ في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٢.

٢- الفريق الركن المتقاعد إبراهيم عبدالرحمن الداود، نداء الى فصائل المعارضة العراقية والشخصيات العراقية المستقلة، الشهادة، العدد ٤٦٤، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٢.

٣- آراء للحزب الحر العراقي، الذي أجاز في ٣ أيلول ١٩٢٢ من قبل الحكومة المؤقتة والمعتمد السامي البريطاني. أنظر موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكردية ١٩٤٦-١٩٧٠، من منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزي التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، دراسة رقم ٣٠، ط١، اربيل، ١٩٩٧، ص١٣-١٤.

٤- آراء للحزب الحر العراقي، الذي أجاز في ٣ أيلول ١٩٢٢ من قبل الحكومة المؤقتة والمعتمد السامي البريطاني. أنظر موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكردية ١٩٤٦-١٩٧٠، من منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزي التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، دراسة رقم ٣٠، ط١، اربيل، ١٩٩٧، ص١٣-١٤.

السليمانية الذي تربطنا وإياه المنافع الاقتصادية والعلاقات...»<sup>(١)</sup>. وجاء الرد العقلاني من الجريدة الكُردية (كُردستان) العدد (٣) في ٩ كانون الأول ١٩٢٢ على ان «هدفنا بيان الحقيقة والدفاع عن الحقوق المشروعة للكُرد» وأنه «في العمليات الحسابية لا يمكن الجمع بين جنسين إلا اذا كانا من نوع واحد، وهكذا فالكُرد كُرد والعرب عرب ولكن تربطهما رابطة الإسلام وسوف تبقى هذا الرابطة متينة»<sup>(٢)</sup>، هذا الرد الكُردى العقلاني منذ ذلك التاريخ وقبله وبعده هو الموقف الكُردى الصامد.

٢- أما في الماضي القريب، ذهب العسكري (المقدم) اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي الذي كان وزيراً للدفاع إلى تبني وتطبيق تلك الآراء العدوانية، ودعا إلى حرق وتدمير كُردستان وبالقدر الذي لم يقصر في ظلم وإضطهاد الشعب الكُردى وضرب حركته الوطنية المشروعة بالنار والحديد وبالقمع العسكري، إذ قال: «فاذا أردنا حقاً إيقاف إراقة الدماء وحماية ثروة الأمة من التبدد والحفاظ على وحدة الوطن، علينا أن نحشد جميع جهود الأمة مادياً ومعنوياً لقمع التمرد البارزاني بأسرع ما يمكن، مع العلم بأن الجيش قادر على ذلك تماماً»<sup>(٣)</sup>.

ويرى أن «مفتاح الحل للوضع الحالي - الحقوق الكُردية م.هـ - ونقطة البداية هي أن يقمع التمرد البارزاني أولاً...»<sup>(٤)</sup>، لكن عدالة السماء لم تقصر ولم تهمل إن الله تعالى يمهل ولا يهمل وقدر الله أن تكون نهاية حياته بشعة إهانة وتعذيباً، وقتله بشكل فظيع مهين من قبل اقاربه وأخوته القوميين المتشددين الأكثر منه عنفاً وعدوانية. لذا لم تنته حياته على يد «الجلالوة الحمر - الشيوعيين م.هـ - الذين يدعون أنهم تقدميون»<sup>(٥)</sup>. بل قضى نحبه على يد جلالوة البعث الحاكم في بغداد الذين يدعون مثل المتوفى انهم قوميون وحدويون المزورين لشعار «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، ومن دعاة الحكومة المركزية والوحدة الوطنية قصراً والحال بالنسبة للعسكري الحالي - ابراهيم الداود- انه طرد من بلاده أو هرب منها خوفاً من عقوبة وجزاء يفرض عليه من اقاربه الوحدويين التقدميين<sup>(٦)</sup>.

حتى ان هذا العسكري المنكوب المرحوم العقيلي كان يرفض ضمان حقوق الكُرد في العراق على أساس نظام اللامركزية الإدارية الإقليمية البدائية - وذلك بإعتباره تطبيقاً لفكرة استعمارية وتهديداً للوحدة الوطنية ودعوة للإنفصال - والذي أعلنه نظام الحكم في العراق عام ١٩٦٦ بأنه قد «أعلن نظام اللامركزية، أي وافق على خلق ما يسمى بمحافظة كُردستان في الشمال، وهذا

١- جريدة (كُردستان)، كانت لسان حال الحكومة الكُردية ١٩١٩-١٩٢٠-١٩٢٢ في كُردستان العراق أنظر ما سبق ١٣.

٢- موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكُردية، ما سبق ص ١٤.

٣-٤- أقوال للمرحوم جاءت في تأليف أمين سامي الغمراوي، قصة الأكراد في شمال العراق، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٦٧، ص ٣٨٦-٣٨٧.

٥- المرجع السابق، ص ٣٨٧-٣٨٤.

٦- إن بضاعة النظام- غارقة أيضاً في الشا.



## الفيدرالية والديمقراطية للعراق

المشروع هو شبيه بمشروع بريطاني أعلنه المندوب السامي السيد (بيرسي كوكس) عام ١٩٢١ وفشل في محاولة تنفيذه، حيث جوبه بمعارضة شعبية ورسمية لانه يخلق «دولة منفصلة»<sup>(١)</sup>، وكان يرى أيضاً في بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ «إستسلاماً كاملاً من جانب الحكومة ويؤدي الى فصل شمال العراق عن بقية الوطن كله»<sup>(٢)</sup>.

هذه الحدية في طرح القضايا التي تمس الشعب والمستقبل وكيانه السياسي، تناقض واقع الحال، وتدخّلنا في نوع من الحدية الثنائية التي ترى الخير كله في نظام المركزية والشر كله في نظام الفيدرالية. وما بين السماء والأرض إلا الفراغ والعدم، وقياس ألوان الحياة على أساس اللونين لاغيرهما، في حين لم تعد الأمور السياسية والقانونية وغيرهما تُطرح هكذا إما هذا وإما ذلك، فهي أكثر تعقيداً وتدرجاً وتداخلًا مما تظن. عندما أتحدث عن الفيدرالية بشكل علمي من المفروض أن لاأخذ أي موقف مسبق منها لا معها ولا ضدها إلا بعد العلم والتدقيق في معناها ومبناها السياسي والقانوني.

نظام اللامركزية السياسية «الفيدرالية» موضوع سياسي وقانوني في حقيقته وواقعه، جاء تطبيقه في كثير من دول العالم، في الدول التي تشكو من مشكلة التعدد القومي والتمييز العرقي ومن عدم التكامل الوطني ومن مثالها الهند، سويسرا، إندونيسيا وفي الدول التي لاتعاني ولاتشكو من هذه الأزمات والمشاكل الداخلية، بل انها تتصف بالدول التي تتمتع بالتكامل الوطني ووحدة الجنس والقومية منها الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، إتحاد الإمارات العربية. وفي الوقت ذاته، تأخذ بهذا النظام الدول المتقدمة التي لها موقع متميز في اقتصادها ومالياتها وقوتها العسكرية، مثالها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الحال في الدول النامية «المتخلفة» علمياً وصناعياً ومنها نيجيريا والهند والإمارات العربية.

فان تمكن هذا النظام في تطبيقاته المتعددة في الدول المتباينة. يدل على أن بناء الكيان السياسي والقانوني للدولة على أساسه قد أصبح أمراً مقبولاً، وبالذات بعد أن استقر في ظله جانب كبير من مبادئ الديمقراطية ومعاني العدل وحق الإنسان في الأمان وحق المجتمع في الإستقرار والسلام، فضلاً عن تأمين الحقوق المشروعة للجماعات القومية المتميزة في الدولة.

كما أكد هذا النظام في تطبيقاته في الدول المتعددة القوميات على إيجاد معادلة موزونة صحيحة بين مصالح جميع الجماعات القومية في الدولة، وذلك على أساس التمييز بين الوحدة الوطنية كأساس للوحدة السياسية أو بالعكس في الدولة ذات التعدد القومي، وبين الوحدة القومية كأساس للوحدة الوطنية والسياسية في الدولة ذات القومية الواحدة.

يعمل النظام السياسي في الدول المركزية لتحقيق الوحدة الوطنية على أساس فرض الإندماج القومي والصهر القومي على الجماعات القومية المتميزة عن القومية الغالبة في الدولة. ويرفض حقيقة وواقع التعدد القومي وواقعه الإجتماعي في الدولة، وينكر أن هذه الدولة هي وحدة سياسية وقانونية

٢٠١- المرجع السابق، ص ٣٨٧-٣٨٤.

غير قائمة على أساس وحدة الجنس بل على أساس وحدة الجنسية ولكن مع ذلك يرفض ويطبق واقع وحدة الجنسية القانونية للدولة على أساس وحدة الجنس السياسية للدولة ذلك بخلاف تطبيقات نظام الفيدرالية في الدول المتعددة القوميات، حيث تقوم الدولة وفق هذا النظام على الوحدة الوطنية وليس على أساس الوحدة القومية، فهو يرفض ابتداءً العمليات غير الإنسانية مثل الاندماج والصهر القومي، وتبعية جماعة قومية لجماعة القومية الغالبة عديداً، بل يؤكد على أن هذه الدولة بنيت على أساس وحدة سياسية وقانونية، قائمة على أساس وحدة وثيقة الجنسية القانونية وليس على أساس وحدة الجنس القومي والأصل الواحد.

كما ويتم التركيز في الدولة الفيدرالية على الوحدة القومية بل على البعد الفكري الوطني الذي يعبر عن وعي الجماعة بجنسيتها القانونية أكثر من التركيز على البعد القومي، ولكن في الوقت ذاته، لا يمنع عن التعبير عن المسلك أو البعد العقائدي القومي لكل جماعة قومية متميزة في الدولة، وهي تتوخاه في حركتها أو احزابها أو تنظيماها السياسية من أجل التغيير سلماً والذي تقضل الجماعة أن تنتهجه، ومثالها البارز العمل على تحقيق الوحدة القومية.

وبالتأكيد، لجأت المجتمعات الإنسانية المختلفة والمتباينة إلى نظام الفيدرالية، بعد أن تيقنت أن جميع المساويء والأزمات السياسية وهدر حقوق الإنسان وحقوق الجماعات القومية المشروعة، وسوء الإدارة في الدولة، والتعسف في استعمال الحق في الحكم واستغلاله من قبل الشخص الواحد، أو فئة معينة. وجدت مضمونها ومنبتها في ثنايا الحكم المركزي؛ وبناء كيان الدولة على أساس نظام المركزية السياسية والإدارية؛ الذي ثبت تاريخياً عجزه في إدارة الدولة وتهاونه عن النهوض بالمؤسسات الدستورية وقيامها على أساس رفض مبدأ الفصل بين إختصاصات السلطات العامة في الدولة وثبت فقره لحل المسائل القومية وعدم قدرته لتأمين حقوق الإنسان وضمانها، وتؤكد وقائع التاريخ أن نظام المركزية هو الذي ولد الدكتاتورية وسهل لها متطلبات إستمراريتها وديمومتها، وذلك تحت أقوال وشعارات براءة وبحجة المصلحة الوطنية العليا. تخدر أفكار وعقول الناس، وعلى سبيل المثال، الرفض المطلق لمبدأ الفصل بين السلطات في الدولة فهو عمق الفكر السياسي لأية منظومة سياسية لذا يؤكد الفكر السياسي للحكم في العراق على انه «رأت الأيديولوجيات الثورية في الفصل بين هيئات السلطة إفتتاتاً على مفهوم الشرعية، وتمزيقاً للقوى الأساسية في المجتمع (الدولة) أداة الطبقات الثورية في التعبير عن إرادتها والسعي إلى تغيير أسس المجتمع تغييراً ثورياً جذرياً، لا بد لها من إعتقاد أسلوب تركيز السلطة لما يحتاجه أمر تحقيق برامجها من توجيه وإشراف مركزي»<sup>(١)</sup> هذه التوجهات والأفكار المركزية الشديدة في رأينا هي الطامة والمصيبة الكبرى.

ولمنع الخلط واللبس والسير في اتجاه العكس الذي أصاب جانباً من الحزبيين السياسيين وبعض من الباحثين السياسيين العراقيين ومن نزل إلى الميدان معهم، نقول لهم بحسن النية وعدم التقليل من

١- لنا عودة للبحث في هذا الموضوع في خاتمة هذا التأليف. انظر حسن عزبة العبيدي، المركز الدستوري لحزب البعث العربي الإشتراكي، دار واسط ط١، لندن ١٩٨٢، ٩٧.

## الفيدرالية والديمقراطية للعراق

شأنهم الثقافي وعلمهم وإدراكهم ومن تاريخ نضالهم السياسي إننا نكتفي بالرد عليهم بما رد الوزير الفرنسي (كليمانصو) على سائليه عن رأيه بالسيد (برايان) الذي كان رجل السلام وشغل وظيفة رئيس الوزراء ووزير خارجية فرنسا مرات فقال: «إن برايان لا يعلم من الأمور شيئاً ولكنه يفهم كل شيء» يقصد إنه يعرف السياسة ومناوراتها وفنونها إلا أنه لا يعرف علم السياسة وموضوعاتها وتفاصيلها.

لذا نجد أن آراء الذين ندوا بأخذ نظام الفيدرالية وتطبيقه في العراق ووقفوا ضده تختلف وجهات نظرهم في شأن مفهوم الفيدرالية وعلاقته بسائر النظم القانونية والسياسية الأخرى، فيشبه البعض كما تبين الفيدرالية بالدولة، غير أن هذا التشبيه يجانبه الصواب إلى حد مطلق. فإن الفيدرالية تبتعد عن مفهوم الدولة كبعد السماء عن الأرض. الدولة في الأساس هو الهدف الدنيوي الأخير لكل قومية على وجه الأرض، لأنها تمثل أعلى المؤسسات الإنسانية «السياسية والقانونية» في حدودها بشكل عام ومطلق، والدولة في أصل مفهومها الفلسفي، قبل أن تتواجد في شكلها التطبيقي في الواقع السياسي والقانوني الحالي، كما يعبر عنها الفيلسوف أفلاطون وهو أول من قدم فكراً فلسفياً عن مفهوم الدولة «كما يجب أن تكون» و«الدولة المثالية» و«الدولة المختلطة» أو «الدولة المتوازنة»، ويتجه فكر أرسطو الفلسفي إلى بناء «الدولة الدستورية» وعلى ضرورة تضمينها قدرًا معيناً من الديمقراطية، تمتد فلسفة الرواقين إلى حدود الدولة العالمية وإرتباط الدولة بفكرة القانون الطبيعي والدولة الكاملة. كما وأخذت الدولة حيزاً بارزاً في مفهوم الدين والحياة سواء في الفكر المسيحي أو في الدين الإسلامي.

وان كانت الدولة في الدين المسيحي أصبحت مادة الخلاف بين الكنيسة وبين الملك أو الإمبراطور، تقوم الدولة الإسلامية على العقيدة الإسلامية وعلى أساس أن الإسلام هو الدين والدولة، وبجانب هذا الفكر الديني ظهرت الدولة القومية التي تعتبر اليوم منطلقاً جديداً في الفكر السياسي وهي تحاول القضاء على فكرة إزدواج السلطتين الدينية والدنيوية، فضلاً عن الفكر الماركسي ودراسته للدولة ونقطة الإنطلاق في هذا الفكر هو إنكاره لبديهية ضرورة وجود الدولة، والدولة عندهم ليست إلا اللجنة التنفيذية لـ«البرجوازية» وجاء النص لهذا المعنى كالآتي [The State is the executive committee of bourgeoisie] أو كما كان يرى لينين أن «الدولة المركزية الكبيرة هي خطوة تاريخية هائلة إلى الأمام»<sup>(١)</sup> ووفق الفلسفة الماركسية أن فكرة الديمقراطية وجوهر الحرية وتحقيق العدالة ومبدأ المساواة جميعها مرتبط بالنظام الطبقي، والنظام الطبقي بدوره مرتبط بالسيطرة الاقتصادية الطبقة. ففناء الدولة مقابل وجود مؤسسة تقوم بوظائف الإنتاج الجماعية وبناء الاشتراكية هو مبتغى وهدف الماركسية.

لذا لانجد أساساً أو قاعدة للمقارنة بين نظام الفيدرالية والدولة ولا هناك أوجه للتشابه والتقارب بينهما لذا لم نقم ببحث المقارنة بينهما ونكتفي بالقول إن الفيدرالية هي نظام للحكم داخل الدولة

١- انظر المرحوم عامر عبدالله، المرجع السابق.

وتدرس في محيطها الداخلي، وليست في خارجها فالفيدرالية جزء من الدولة وليست هي الدولة بذاتها لذا تقتصر البحث هنا في هذا التأليف على المقارنة بين نظام الفيدرالية ونظم اللامركزية الإدارية الإقليمية والسياسية -الحكم الذاتي- لأنه نظام يقوم أصلاً وفق نظام دستوري داخلي وهو شكل من أشكال النظم اللامركزية الإقليمية ومنها أيضاً الحكم الذاتي الداخلي الذي يرتبط بمبدأ القوميات وجوداً وعدماً، واللامركزية الإدارية الإقليمية ترتبط بالنظرية العامة للتنظيم الإداري في الدولة بجناحيه المركزية واللامركزية.

## المبحث الثاني

### ضرورة دراسة موضوع الفيدرالية

من الواضح ان أكثر الدول المتعددة القوميات وكذلك الحال في الدول ذات القومية الواحدة التي تعاني من الأزمات السياسية المزمّنة، منها الصراع على الحكم والسلطة، ومن سيطرة الحزب الواحد القائد الطليعي أو من الحاكم الفرد الدكتاتوري ومن الأزمات الإقتصادية وإخفاقها من تنفيذ وتطبيق خططها التنموية وبرامجها الإقتصادية وفشلها في تحسين مستوى معيشة المواطنين وزيادة الدخل الوطني وإصابتها بالتضخم المالي وخفض سعر عملتها الوطنية، أما من ناحية مشاكلها الإجتماعية فهي رغم إنتقالها للقرن الواحد والعشرين فهي لم تستطع القضاء على مشكلة الأمية وسوء الظروف الصحية، ووضع حد لأزمات السكن والطرق والمواصلات وشكواها الدائم من الترهل والفساد الإداري، فضلاً عن فقدانها لمزايا الأمن والإستقرار السياسي والسلام الأهلي والإجتماعي، هذه وغيرها لا تستطيع معها أن تجعل من النظم الإدارية المركزية أو اللامركزية الإدارية بشتى صنفها من اللامركزية الإدارية الإقليمية أو ما يسمى بالإدارة المحلية أو الحكم المحلي أو اللامركزية الإدارية الإقتصادية أي المصلحية أو اللامركزية الثقافية أو حتى الأخذ بنظام الحكم الذاتي الداخلي كأساس لحل مشاكلها وحسمها بغية الوصول إلى التكامل الوطني والإستقرار السياسي والتطور الإقتصادي وتأكيداً لما سبق نأتي بالأمثلة عليها في النقطتين الآتيتين:

الأولى: بالنسبة للتنظيم الإداري بأسلوبه المركزي واللامركزي في الغالب - وبالأخص في الدول غير صغيرة المساحة أو قليلة السكان - يجعل من الفرد والمجتمع والدولة والإقتصاد الوطني والتنمية الإجتماعية والصحية والسياسة الداخلية والخارجية والعلاقات الدولية في خدمة المركز، سواء كان هذا المركز العاصمة أو الحزب القائد «أو القومية الغالبة عديداً في الدولة»، لأن هذا المركز لظروف سياسية معينة أو لكونه يمثل القومية الغالبة أو لكونه مقر الحكم أو السلطة فهو يشغل مساحة أوسع وأكثر أهمية وله دور أفضل من الآخر أيّاً يكن هذا الآخر سواء كان الإقليم أو المحافظات أو الأحزاب أو التنظيمات السياسية المعارضة أو المتضامنة، الرديفة أو العضيدة، أو من القومية الأقل عدداً لأنه على الأقل يتبوأ أهل هذا المركز جميع المناصب القيادية ويأخذون حصة الأسد من جميع الوظائف العامة من الفئة العليا في الدولة وهم يسيطرون على جميع المفاصل السياسية الداخلية والخارجية ووزاراتها ودوائرها وأعمالها، وعلى الجيش والقوات المسلحة من حيث احتوائها وتنقيفها وإدارتها ومن إعلان الحرب وإستمرارها أو قبول الهدنة والسلام والإستسلام، وإستغلالهم لأدوات الثقافة والتربية والتعليم وأجهزة الإعلام ووسائله المسموعة والمقروءة والمرئية، فضلاً عن احتكارهم للإقتصاد الوطني، بمعنى آخر يكون هذا الإقتصاد في خدمة الحاكم وإدارته من الأجهزة البوليسية منها المخابرات والأمن العام والخاص، والعسكرية منها منظومة الإستخبارات والأمن العسكري وقوات الحرس الخاص وجهاز الأمن الخاص والحرس الجمهوري له ولأفراد

أسرته، لذا ثبت أن أغلب تطبيقات المركزية واللامركزية الإدارية لاتستطيع مواجهة هذه المشاكل والأزمات وبناء الدولة السعيدة والشعب الحرّ. وأياً كانت أهمية السلطة العامة في الدولة فإنها لاتستطيع من خلال هذا المركز الموحد تأدية جميع شؤون الدولة بشتى مفاصلها وأدواتها ولذا يوجد ترخّ من السلطة أو عدم شعور المواطن بالإنتماء إليها. وليس من الغريب أن نقول أنه يتم إستغلال هذه المسائل والمصالح جميعها الى أقصى حدّ عن طريق القانون، لذا فمن الخطر المدمر في المجتمع أن يكون القانون بيد حاكم فرد وأن يمارسه من خلال هذا المركز الموحد، كما يقترن رأس هذا الحاكم برأس السلطة التشريعية، البرلمان -إن وجد- في هذه النظم الإدارية ويتم إنشاء القواعد القانونية بطريقة شبه ميكانيكية وفق رأيه ومزاجه الشخصي. لذا يمكن إجمال تفسير الفقه القانوني لأرائه واجتهاداته في هذه النظم الإدارية وشبه السياسية في النقاط الآتية:

أ- في شأن النظام المركزي الإداري يشكو الفقيه البلجيكي وويه «Wauwe» ويتألم من ظاهرة عدم التكامل الوطني وسوء النظام السياسي والإداري في دولته بلجيكا بالرغم مما تتمتع به من تطور إقتصادي وإجتماعي ومدني، فيقول الآتي:

«لذلك ينبغي الوصول إلى حل مقبول سواء للبالغون... نتيجة لذلك فإن الحكم الموحد مع معرفة التطبيق الكامل المتناسب تناسباً عددياً هو نظام يرفضه السكان البالغون ولا يبقى بعد ذلك إلا حل واحد مقبول هو الإصلاح الجذري لهيكل الدولة البلجيكية على أساس فيدرالي، إتحادي»<sup>(١)</sup>.

هذا ما يفكر به الفقه البلجيكي فما بالنا نحن في العراق نعيش أكثر من ثمانية عقود في ظل حكم مركزي موحد متعنت فاشل أوصل البلد الى الهاوية وجعله أقل من أن يكون مستعمرة ومحمية دولية. لذا يذهب الفقيه الفرنسي الكبير بيردو Burdeau إلى القول إنه يجب «تجنب المغالاة من مزايا حصر السلطة في مكان واحد فهي البشاعة والفضاعة في وضعها للقوانين»<sup>(٢)</sup>

ب- أما عن نظام اللامركزية الإدارية بشتى ألوانها وأشكالها وأنواعها، فيقول الفرنسي ريفرو Rivero الآتي: «فلم تعد اللامركزية - الإدارية م.هـ - تناسب العالم المتطور بإستمرار والمليء بالمشاكل وغدت اللامركزية كأنها أصبحت في غير أوانها وعلى الأقل بإشكالها التقليدية. وعدم مناسبة اللامركزية تبدو لسبب تزايد الأخطار مما يدعو إلى البحث عن أشكال جديدة للامركزية قادرة على الملاعبة بشكل أفضل مع مقتضيات العصر»<sup>(٣)</sup>

كما وضع أستاذنا الدكتور ثروت بدوي وصفاً دقيقاً لنظام الحكم المحلي إذ يقول:

«إن رجال السياسية في كثير من الدول قد حاولوا من جانبهم إيهام شعوبهم بأنهم قد أقاموا لهم نظاماً أكثر حرية وأوفر ديمقراطية من حيث مدى مشاركة الشعب في

Wauwe, P. 16 - ١

Georges Burdeau, P. 393 - ٢

Rivero [Jean], Droit Administratif. Dalloz. 1965. P. 208 - 300 - ٣